

تحليل مساهمة الإعفاءات الجمركية واتفاقيات التبادل الحر في رسم توجهات التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 2005-2018

الطاهر لحرش^{1*} ، جهيدة نسيلى² ، سليمة نشنش³

¹ المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر

² جامعة محمد بوقرة - بومرداس ، الجزائر

³ جامعة محمد بوقرة - بومرداس ، الجزائر

ملخص: هدفنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحليل الأثر الذي أنتجه إبرام الجزائر لاتفاقيات التبادل التجاري الحر مع دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على اتجاهات التجارة الخارجية، حيث عملنا على تحديد أهم ما جاءت به هذه الاتفاقيات، ومختلف المزايا التي تنجر عنها، ثم عمدنا إلى تحليل مختلف عناصر الميزان التجاري الجزائري في الفترة التي تلت تاريخ تطبيق هذه الاتفاقيات، وقد توصلنا إلى أن الجزائر إلى الأهداف المرجوة، ولم يتم الاستغلال الجيد لمزاياها، ويعود ذلك إلى التسرع في الانضمام، حيث أظهرت الدراسة التمرکز السلعي للصادرات خارج المحروقات اتجاه الاتحاد الأوروبي في ثلاثة سلع أساسية، بينما كانت المزايا النسبية للدول الأعضاء في منطقة التبادل التجاري العربي الحر متشابهة إلى حد كبير.

Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact de la conclusion par l'Algérie des accords de libre-échange avec l'Union européenne et la Grande zone de libre-échange arabe sur les tendances du commerce extérieur.

Où nous avons travaillé pour identifier les points les plus importants de ces accords et les divers avantages qui en découlent, nous avons ensuite analysé les différents éléments de la balance commerciale algérienne au cours de la période suivant la date de mise en œuvre de ces accords.

Nous avons conclu que l'Algérie n'avait pas atteint les objectifs souhaités et que les avantages de ces accords n'avaient pas été bien exploités en raison de l'adhésion précipitée. L'étude a montré que les exportations de produits autres que les hydrocarbures vers l'UE étaient concentrées en trois produits, tandis que les avantages comparatifs des membres de l'ALE étaient très similaires.

I- تمهيد :

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، ومنه زيادة معدلات نموها، ومع اتجاه العالم نحو تحرير التجارة والأسواق تم إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية العالمية والإقليمية، فظهر ما يعرف باتفاقيات التبادل الحر التي تتناول مسألة التجارة الحرة، سواء فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض الحواجز غير الجمركية على كل من الخدمات والسلع الصناعية أو المواد الخام بما في ذلك المواد الزراعية؛ ونجد من بين هذه الاتفاقيات الإقليمية اتفاقية الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005، إذ احتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول إلى مستوى صفر جمركيا على المبادلات التي تتم بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي؛ إضافة إلى تبني الجزائر اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية في جانفي 2005 أين تم تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي 2009، بتخفيض تدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل على السلع العربية المنشأ.

وبينما كان الهدف الأساسي تكثيف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق جذب الاستثمارات الأوروبية مع التمهيد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تمثل الهدف الأساسي وراء الانضمام إلى منطقة منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى في فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتوج.

وعليه فإنه يتبادر إلى أذهننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى بلوغ الجزائر لأهدافها من إبرام هذه الاتفاقيات وكيف كان وقعها على خريطة التجارة الخارجية بالجزائر؟

ومن أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين هما:

- المحور الأول: الإعفاءات الجمركية في الجزائر وأهم اتفاقيات التبادل الحر
- المحور الثاني: دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018

أولا- الإعفاءات الجمركية في الجزائر وأهم اتفاقيات التبادل الحر

تقبل المؤسسات الجزائرية الوطنية على تحدٍ كبير، من أجل توفير مختلف المنتجات لتغطية الطلب المتزايد عليها في الأسواق المحلية والتوجه إلى التصدير، بالإضافة إلى العمل على تطوير المنتج المحلي، من أجل منافسة السلع المستوردة خصوصا عند انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن تدعيم قطاع الإنتاج أصبح ضرورة حتمية ، من أجل رفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.

1_ الإعفاءات الجمركية في الجزائر**1-1- الإعفاء من الحقوق الجمركية**

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-85 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1434 الموافق ل 06 فبراير سنة 2013 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق ل 10 مارس 2010 الذي يحدد كفاءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، لاسيما في مادته الأولى .

حيث يستفيد من الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية كل شخص طبيعي، أو معنوي يمارس نشاطا إنتاجيا و/أو تجاريا، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، أن يقدم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أي عملية استيراد. ، إذ يقصد بطلب الإعفاء من الحقوق الجمركية ، الوثيقة المسبقة لكل عملية استيراد مع الإعفاء من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر والمتضمنة بمحمل المعلومات اللازمة؛ ويكون الطلب المؤشر عليه صالحا لمدة ستة(6) أشهر، وهو قابل للتجديد ؛ ويجب على المتعامل صاحب الرخصة أن يقدم الطلب المؤشر إلى مصالح الجمارك عند القيام بعملية جمركية بضاعته، كما يشترط أن يكون حجم أو كمية المواد المستورة أقل أو يساوي حجم أو كمية المواد المصروح بها.

لابد من وجود أهداف وأسباب عديدة ومهمة جعلت الدولة تتخلى عن نسبة مورد من مواردها المهمة المتمثلة في الضرائب الجمركية ونلخص أهداف هذه السياسة في النقاط التالية:

- تنويع موني الجزائر من السلع تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ولوج المنتج الوطني الى السوق الخارجية.
- تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.

1-2- المراسيم التنفيذية الخاصة بالإعفاء الجمركي:

- مرسوم التنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق 19 مارس سنة 2010 يحدد كفاءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية وفي إطار اتفاقيات التبادل الحر.

- مرسوم تنفيذي رقم 13-85 مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1434 الموافق 6 فبراير سنة 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10-89 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق 10 مارس 2010 الذي يحدد كفاءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

- مرسوم تنفيذي رقم 14-219 مؤرخ في 15 شوال عام 1435 الموافق 11 غشت سنة 2014 يتم المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1431 الموافق 10 مارس سنة 2010 الذي يحدد كفاءات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

2- أهم اتفاقيات التبادل الحر

قامت الدولة الجزائرية بإبرام عدة اتفاقيات تجارية مع العديد من الدول، سعيًا منها للنهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر منها:

1-2- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز التحولات التي عرفت الجزائر، إذ تعزز التحول نحو اقتصاد السوق وتؤكد الانفتاح الاقتصادي الوطني نحو الخارج، كما أنها تقطع شوطًا معتبرًا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل؛ إذ تم الإضاء عليها في فالنسيا (إسبانيا) بتاريخ أبريل 2002، دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر سنة 2005، واحتوت على فترة انتقالية 12 سنة للوصول إلى مستوى صفر جمركي لتكون سنة 1720 نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية، إلا أنه في يوم 15 جوان 2010، أثناء انعقاد الدورة الخامسة للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تقدمت الجزائر بطلب رسمي لمراجعة مخطط التفكيك الجمركي، أين تمت الموافقة على تأجيل منطقة التبادل الحر من 2017 إلى 2020.

حيث تم التمييز بين ثلاثة قوائم للمواد المستوردة، المواد الخام والمنتجات الوسيطة، حيث تفكك عليها الرسوم على مدى 7 سنوات ابتداء من 2008، أما المنتجات النهائية أو المصنعة فتمتد تخفيضات الرسوم عليها إلى 10 سنوات.

الجدول رقم 1: قوائم السلع والمنتجات التي تم الاتفاق بشأنها في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتجات	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية يتراوح بين 5% و 15%) وتمثل الواردات من هذه المواد 1.1 مليار دولار	23%
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات، أي 20% سنويا	المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	35%
3	يتم إلغاء القيود الجمركية على هذه السلع بعد سنتين من توقيع الاتفاقية تمتد إلى 10 سنوات، أي 10% سنويا	المنتجات التامة الصنع والتجهيزات الصناعية التي تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.	40%

■ أهمية وأهداف توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 % مع الاتحاد الأوروبي، فهو بذلك يمثل أول شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية وامتلاكها لمصانع الحديد و الصلب، زد على ذلك أن الجزائر تقع شمال دول الجنوب، فهي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.

أما عن أهم الأهداف التي تصبو إليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية فتتمثل فيما يلي:

- تشجيع الاستثمار وذلك بمنح امتيازات، وتسهيلات، وضمانات من شأنها أن تؤدي إلى جلب المستثمر الأجنبي والوطني على حد سواء.
- تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق، وذلك بإعادة النظر في الهياكل والقوانين ومقارنتها مع دول المجموعة.

■ مضمون الاتفاقية

لا تنحصر الاتفاقية على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب، بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي ومالي، تدفقات استثمارية)، وجوانب سياسية، واجتماعية، وثقافية ضرورية لتنمية مستدامة، إذ يمكن إدراجها في تسعة أبواب شملت الجوانب الأساسية التالية:

الجانِب الأول : حيث أكدت المواد 3-5 من الاتفاقية على إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية وأمن للمنطقة المتوسطة.

الجانِب الثاني: يتعلق بالتبادل التجاري، أي بحرية تنقل البضائع، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06 من الاتفاقية)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل

المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى ماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
 - إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛
 - إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.
- الجانِب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية، بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير الخدمات، وهذا ما جاءت به المواد من 30 إلى 37 من الاتفاقية.
- الجانِب الرابع: يتعلق بالدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم به الشركات المنشأة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلال في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إلزاتها فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.
- الجانِب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو، وخلق فرص الشغل، وتطوير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- الجانِب السادس: يتعلق هذا الجانب بالتعاون الاجتماعي والثقافي، حيث تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والترتبي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات، باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية.
- الجانِب السابع: يتعلق بالتعاون المالي، حيث نصت المادة 79 من الاتفاقية على جملة من الإجراءات التي من شأنها دعم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حيث تم طرح تعاون مالي يقوم على ما يلي:
- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛
 - إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛
 - ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛
 - الأخذ بعين الاعتبار للآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.
- الجانِب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

الجانبا التاسع: يشمل الأحكام المؤسسية العامة والختمية التي تحكم الاتفاقية، حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

2-2- المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك؛ برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية التجارية أصبح لا مجال لها، ولابد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية على بقية الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية.

تندرج عملية انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المتمثلة في 22 دولة الموقع عليها من طرف الدول العربية سنة 1998، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إعفاء السلع ذات المنشأ، والمصدر العربي من كل الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، باستثناء قائمة السلع غير قابلة للاستيراد والتي تتميز بالوفرة في السوق المحلية أو تعرضها للغش.

قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي 2005، وقد تم الإعلان في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة، وتم إرسال ملف الانضمام في 2008 إلى الجامعة العربية وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتبارا من الفاتح جانفي 2009.

■ أهداف انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر:

من بين أهداف انضمام الجزائر إلى الفضاء الاقتصادي العربي مايلي:

- تنويع موني الجزائر من السلع.
- ولوج المنتج الوطني السوق العربية.
- الرفع من فاتورة التصدير خارج قطاع المحروقات وتشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
- ومن بين مزايا انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر فتح أسواق جديدة للمنتج الجزائري وضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتج.
- التزامات الدول العربية في ظل الاتفاقية: والتي يمكن إدراجها في النقاط الموالية
- إلغاء الرسوم الجمركية في غضون 10 سنوات، بواقع 10% سنويا، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية؛
- إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل بشكل تدريجي، بنفس الفترة ونفس النسبة؛
- إزالة القيود الكمية، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد؛
- يجوز للدولة العربية الأقل نموا الرغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أحدا بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقات وبرتوكولات تتعلق بتحرير التجارة النسبية.

2-3- الاتفاقات العربية الثنائية: هناك بعض الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول العربية بشكل ثنائي، ندرجها في النقاط الموالية.

- الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس: انطلاقا من أوامر الأخوة التي تربط الشعبين الشقيقين، والعلاقات العريقة القائمة بين البلدين، وسعيا منهما لتطوير العلاقات الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة في مختلف المجالات،

وتعزيز عوامل التكامل والاندماج بين اقتصاديهما قررت الحكومة الجزائرية والتونسية التوقيع على اتفاق تجاري تفاضلي بين الحكومة الجزائرية ونظيرتها التونسية في الأول من يناير سنة 2008. يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين من خلال إعفاء المنتجات من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عن طريق إعداد قوائم السلع والمنتجات المعفاة.

- الأردن: هناك اتفاقية مبرمة بين الطرفين بالجزائر سنة 1997، ومطبقة من كلا الدولتين، حيث تقتضي المادة الرابعة منها الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للحقوق الجمركية ما عدا قائمة محدودة مذكورة في الاتفاقية.
- ليبيا: تنص الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وليبيا سنة 1973 بإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية، وهي غير مطبقة من طرف الجزائر، غير أن الطرف الليبي يمنح بموجب القانون الداخلي جميع المنتجات ذات المنشأ العربي بما فيها الجزائر الإعفاء من الحقوق والرسوم.
- موريتانيا: تم إبرام اتفاقية تجارية بين الدولتين سنة 1996، حيث تنص المادة الخامسة منها على أن يلتزم الطرفان بإعفاء من الرسوم والحقوق الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الجزائري أو الموريتاني، وقد عدلت هذه الاتفاقية سنة 2005، لكن لم يتم تبادل عناصر التعديل بين السلطات الدبلوماسية للدولتين مما جعلها غير قابلة للتنفيذ.

ثانيا- دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018

1- تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2018

نستعرض في هذا المحور تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية، التي حقق ميزانها التجاري رصيدا موجبا طيلة الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2014، حيث نمت قيمة الواردات بالتزامن مع زيادة حصيلة الصادرات، أي أن الواردات كانت مغطاة كليا بالصادرات، بفضل ارتفاع أسعار النفط بشكل أساسي، نظرا للتركز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات؛ لكن هذا الوضع لم يكن كذلك منذ عام 2015، إذ شهدت الأسواق العالمية تدهورا في أسعار النفط وهو ما تسبب في تراجع قيمة الصادرات مع زيادة قيمة الواردات، وبالتالي تحقيق رصيد سالب للميزان التجاري.

الجدول رقم: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2018 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات CAF	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247
الصادرات FOB	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489
الميزان التجاري	25 644	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242
نسبة التغطية %	226	255	218	201	115	141	156
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات CAF	50 376	55 028	58 580	52 946	49 436	48 980	46 197
الصادرات FOB	71 866	64 974	62 886	34 566	29 310	34 569	41 168
الميزان التجاري	21 490	9 946	4 306	-18 380	-20 126	-14 411	-80 29
نسبة التغطية %	143	118	107	65	59	70	89

Source : http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

1-1- تحليل الصادرات

قبل تحليل أثر اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها الجزائر على الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: تطور حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2005-2018 (الوحدة مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات النفطية	45587.9	53608	59605.1	77194.6	44415.1	56121.6	71661.8
الصادرات خارج المحروقات	746	1132	980	1386	766	967	1227
نسبة ص خ م إلى إجمالي	1.6	2.1	1.6	1.8	1.7	1.7	1.7
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات النفطية	70570.9	63326.2	58361.6	33080.7	27917.5	33202.8	38338
الصادرات خارج المحروقات	1153	1050	1634	1485	1391	1367	2830
نسبة ص خ م إلى إجمالي	1.6	1.6	2.7	4.3	4.7	4	6.87

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، للسنوات 2008، 2012، 2017، الصادرة على التوالي في سبتمبر 2009، نوفمبر 2013، جويلية 2018، الصفحات على التوالي : 248-249، 154-155، 155-156

بالنسبة لسنة 2018 أنظر: République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, 2018, P10.

ونلاحظ من الجدول رقم (2) أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 5% في أحسن أحوالها ماعدا سنة 2018 التي وصلت فيها هذه النسبة إلى 6.87%، فطوال فترة الدراسة تراوحت هذه النسبة ما بين 1.6% و 4.7%، ولقد قابلت القيم المتدنية الفترة الممتدة بين عام 2007 و 2013، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول العالم بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات انتقال العدوى تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود وما انجر عنه من تراجع في الطلب العالمي، لكن انطلاقا من سنة 2014 لاحظنا ارتفاع طفيف في قيمة الصادرات خارج المحروقات الذي يعكس تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة، غير أن الصادرات من السلع خارج المحروقات، والتي كان متوسط قيمتها السنوية خلال فترة الدراسة (1.29 مليار دولار)، لترتفع إلى 1.37 مليار دولار في 2017، ثم 2.83 مليار دولار في 2018، تبقى منخفضة جدا، ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني.

إذ يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خصائص محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع .

فبالإضافة إلى أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، نجد أيضا الصادرات من السلع خارج المحروقات تتركز على ثلاث فئات من المنتجات والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع المجموع بمعدل 71%، ألا وهي "الأسمدة المعدنية أو الكيماوية الأوتوتية"، "الأمونيك الالامائي"، و "السكر"، وهو ما تؤكد بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم 3: أهم صادرات السلع خارج المحروقات في الجزائر لعامي 2017 و 2018 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

نسبة التطور	سنة 2018		سنة 2017		السلع الأساسية
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
180.54	32.42	917.47	16.95	327.04	الأسمدة المعدنية أو الكيماوية الأروية
9.33	21.68	613.63	29.08	561.24	زيت ومنتجات الأخرى عن تقطير قطران الفحم
30.65	15.79	446.75	17.72	341.95	الأمونيك اللامائي
3.36	8.23	233.03	11.68	225.46	السكر
22,57	2,27	64.19	2.71	52.37	التمور
-7,58	1,80	50,95	2,86	55,13	الفوسفات والكالسيوم
37,65	1,34	37,80	1,42	27,46	الهيدروجين
.	1,17	33,06	1,32	25,42	الزجاج المسطح والمبلبل
-19,72	0,96	27,12	1,75	33,78	آلات غسيل الملابس
0,00	0,88	24,93	0,03	0,63	الإسمنت
48,38	86,53	2 449	85,52	1 650	المجموع الجزئي
46,63	100	2 830	100	1 930	المجموع الكلي

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction Générale des Douanes, Op.cit., P10

من جهة أخرى، بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2005 حوالي 430 مليون دولار أي بنسبة 1.03 % من مجموع الصادرات، أخذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 834 مليون دولار سنة 2008، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 393 مليون دولار، ثم ارتفعت من جديد إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 1173 مليون دولار، إلا أن نسبتها لم تتجاوز 1.95 % من مجموع الصادرات طيلة فترة الدراسة؛ أما بالنسبة للمواد الغذائية فقد كانت الصادرات الجزائرية منها خلال الفترة ما بين 2005 و 2018 محصورة بين 0.14 % و 1.12 % من إجمالي الصادرات؛ وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية، الصناعية، والمواد الخام والأولية لا تتعدى نسبها 0.3 %؛ وهو ما يدل على أن الصادرات من المنتجات خارج النفط بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات .

ومن ثم يتضح أن التنوع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات، وبالتالي زيادة المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول عوائد الصادرات، وهو ما يعد دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات.

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساعي استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، وقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف.

1-2- تحليل الواردات

عرفت قيمة الواردات خلال فترة الدراسة قفزة منذ عام 2007 أين بلغت 26348 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 32.68% بالمقارنة بسنة 2005، وواصلت الارتفاع لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 59670 مليون دولار ، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001
- الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلاً؛
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة؛
- ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

هذه الظروف دفعت بالسلطات إلى التفكير في كيفية الحد من هذا الارتفاع المتواصل الذي أدى إلى تآكل الاحتياطات من النقد الأجنبي خاصة بعد الانخفاض الهام في أسعار النفط وما انجر عنه من انخفاض في قيمة الصادرات وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات. ومن بين الإجراءات المتخذة إجبارية استعمال الاعتماد المستندي في المعاملات التجارية الخارجية منذ عام 2009 ، ثم قرار تخفيض العملة بنسبة 10% سنة 2013 تلاه التخفيض الثاني سنة 2017 بنسبة 20%، الأمر الذي يساهم هو الآخر في التقليل من فاتورة الواردات؛ زد على ذلك تعليق استيراد قائمة من السلع وتبني نظام التراخيص، مع إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محلياً، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط، وقد نتج عن هذا الإجراء تراجع واردات السيارات بنسبة 67% ، وغيرها من الإجراءات التي هدفت السلطات من خلالها إلى تحديد فاتورة الواردات.

وقد ظهرت نتائج هذه التدابير جلياً في السنوات الموالية، حيث انخفضت قيمة الواردات خلال عام 2017 للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الاتجاه التصاعدي دون انقطاع، تراجعت هذه الواردات من 59.67 مليار دولار في 2014، إلى 52.65 مليار دولار في 2015، ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016، لتصل إلى 48.73 مليار دولار في 2017؛ إلا أن سنة 2018 قد عرفت ارتفاعاً طفيفاً في الواردات قدر بنسبة 0.30% مقارنة بعام 2017، حيث انتقلت إلى 50.19 مليار دولار.

إجمالاً، إن الانخفاض في الواردات من السلع، الذي كان مرتفعاً نسبياً في 2015 وأقل ارتفاعاً في 2016 ، قد خص جميع المجموعات الرئيسية للمنتجات؛ في المقابل، فإن الانخفاض الطفيف في 2017 حصّ فقط واردات منتجات التجهيز الصناعية وبدرجة أقل مجموعة المنتجات نصف المصنعة، كما توجهت الواردات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية نحو الارتفاع من جديد، حيث ارتفعت في 2017 بنسبة 2.7% و 2.1% على التوالي مقارنة بسنة 2016، بينما كانت نسب الزيادة في 2018 ما يعادل 1.60% و 14.63% على التوالي مقارنة بسنة 2017 ، وقد تدل هذه التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني، أن متغير التعديل للاقتصاد الكلي يكمن في الاستثمار، في وقت يعرف فيه الاستهلاك استمرار في توسعه النسبي، مدعوماً بعودة النمو السكاني وكذا دعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية.

أما بالنسبة لأهم السلع المستوردة المكونة لهيكل الواردات الجزائرية لسنة 2018، فهي تتكون أساساً في السلع الموالية:

- التجهيزات الصناعية والفلاحية: التي تمثل حصة 30.30 ٪ من الواردات بقيمة 4.94 مليار دولار، وتتكون أساساً من الأجهزة الكهربائية، الاتصالات الهاتفية، ومركبات نقل الأشخاص والبضائع، آلات عجن وفرز الأرض ، وكذلك الحنفيات.

- السلع الموجهة للتشغيل أو الإنتاج: والتي تمثل ما يقرب من (30٪) من إجمالي الواردات ، تتكون أساسا من الزيوت البترولية ومواد البناء (الأنابيب وقضبان الحديد أو الصلب ، الخشب ، وما إلى ذلك) والزيوت الموجهة لصناعة المواد الغذائية.

- تأتي مجموعة السلع الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الثالثة في هيكل وارداتنا بحصة 21.12٪ وبقيمة 9.76 مليار دولار أمريكي ، مسجلة بذلك زيادة 14.63 ٪ مقارنة مع عام 2017.

- مجموعة المنتجات الغذائية: تحتل المرتبة الأخيرة فيمنظ الواردات التي تم إجراؤها خلال عام 2018 بحصة (18.56٪) من الحجم الكلي ، أي 8.57 مليار دولار أمريكي، وبالمقارنة مع عام 2017 ، سجلت هذه المجموعة زيادة قدرها 1.60 ٪، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة التي حصلت في عام 2018 ، ترجع إلى ارتفاع واردات فول الصويا بنسبة (46.59٪) والحبوب من أجل بنسبة (11.55٪). أما بالنسبة للتراجع ، فقد مس كل من السكر (21.15٪) والبقول (14.01٪) والقهوة والشاي (13.26٪) واللحوم (1.38٪) وأخيراً الحليب ومنتجات الألبان (0.65٪).

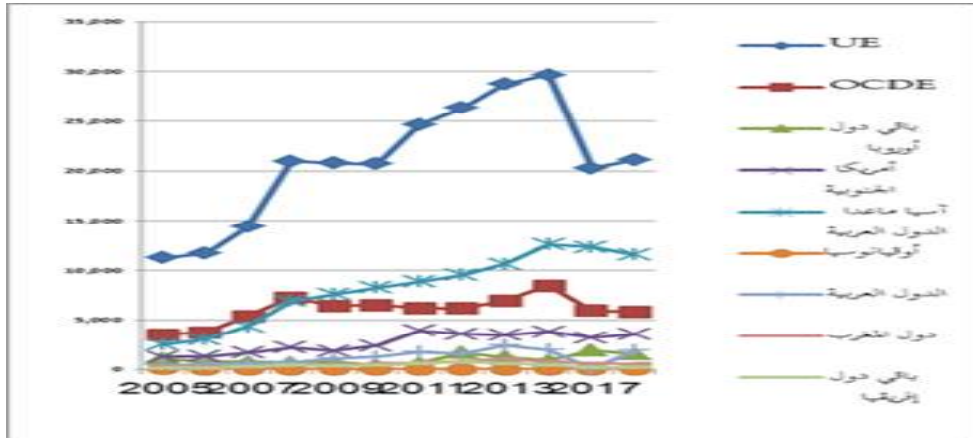
2- الشركاء الرئيسيين للجزائر في التجارة الخارجية

سنحاول فيما يلي التعرف على أهم الشركاء الرئيسيين للتجارة الخارجية بالجزائر، محاولين تحديد مدى استفادة الجزائر من اتفاقيات التبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، حيث سنستهل بعرض أهم ممولين التجارة الخارجية، ثم تحليل قيمة التبادلات مع كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

2-1- توزيع الصادرات والواردات حسب المناطق الاقتصادية

إن الشكلين المرفقين (1) و(2) يبينان بوضوح أن في معظم تجارة الجزائر الخارجية ما زال الاستقطاب على شركائنا التقليديين، حيث تحتل الدول الأوروبية الصدارة في كل من الصادرات أو الواردات، هذا وتستحوذ كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي و الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات والتي تقدر على التوالي بنسبة 58.3٪ من واردات الجزائر و74.34٪ من صادراتها.

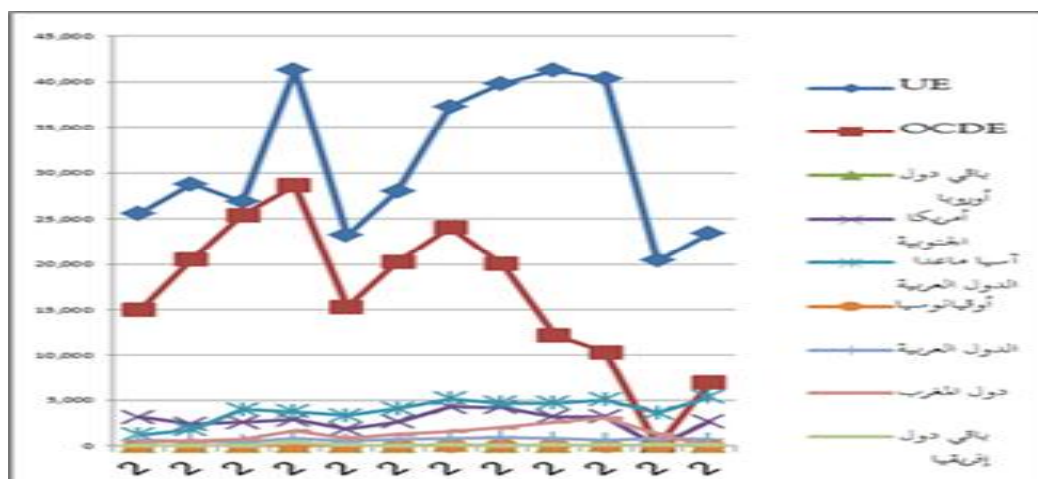
الشكل رقم 1: صادرات الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2005-2018 (الوحدة مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين وفق للمعطيات المتاحة على الموقعين

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

الشكل رقم 2: واردات الجزائر حسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة 2005-2018 (الوحدة مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين وفق للمعطيات المتاحة على الموقعين

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

تبقى دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بحصص تصل نسبها على التوالي 45.67 % من الواردات و 57.46 % من الصادرات. هذا وقد سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي زيادة قدرت ب 3.95 %، مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفعت من 20.29 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 21.10 مليار دولار أمريكي في 2018، بعدما شهدت انخفاضا عما كانت عليه في 2014، إذ قدرت بمبلغ 68.4 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تقابل أعلى قيمة لفاتورة الواردات من الاتحاد الأوروبي أين بلغت 98.5 مليار دولار؛ نفس الشيء بالنسبة لصادرات الجزائر نحو هذه البلدان حيث تم تسجيل ارتفاع بقيمة 3.27 مليار سنة 2018 دولار أمريكي أي ما يعادل 16.03 % بالمقارنة مع سنة 2017، إلا أنها تعتبر متراجعة مقارنة بالسنوات الممتدة بين 2005 و 2014.

يمكننا التمييز كذلك أن الزبون الرئيسي ضمن هذه المنطقة الاقتصادية هو إيطاليا والتي تمتص أكثر من 13.26 % من مبيعاتنا إلى الخارج ، تليها إسبانيا ب 10.83 % ثم فرنسا ب 10.02 %؛ أما بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى لدول الاتحاد الأوروبي ب 10.35 %، تليها إيطاليا و إسبانيا بحصة 7.91 % و 7.65 % من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2018.

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة تقدر ب 12.64 % من واردات الجزائر من هذه البلدان، و 16.88 % من صادرات الجزائر نحو هذه البلدان، وبالمقارنة مع سنة 2017، تجدر الإشارة إلى تسجيل زيادة في الصادرات مع هذه الدول من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوروبي)، حيث ارتفعت من 6.46 مليار دولار أمريكي في 2017 إلى 6.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2018، أي ما يعادل 7.50 %. في حين تم تسجيل انخفاض طفيف في واردات الجزائر من هذه الدول بقيمة 116 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل (1.95 %). كما نلاحظ أيضا أن أهم المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنطقة أنجزت مع الولايات المتحدة، تليها تركيا مع نسب تقدر على التوالي ب 3.52 % و 5 % بالنسبة للواردات من هذه الدول، و 9.37 % و 5.63 % بالنسبة للصادرات نحو هذه البلدان.

لا تزال المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية المناطق تتسم بنسب منخفضة الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع باقي البلدان الأوروبية (خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعاً في حصتها في السوق بما يقارب 19 % مقارنة مع سنة 2017، حيث تراجعت من 1.95 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 1.58 مليار دولار في سنة 2018؛ تسجل دول "آسيا" زيادة بنسبة 5.91 % حيث ازدادت من 15.96 مليار دولار أمريكي إلى 16.91 مليار دولار أمريكي لنفس الفترات.

سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) ارتفاعاً ملموساً بما يقارب 18.78 % مقارنة بسنة 2017، حيث ارتفع من 1.86 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 2.21 مليار دولار سنة 2018؛ أما المبادلات التجارية مع البلدان العربية (خارج اتحاد المغرب

العربي) فقد سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2017، حيث ارتفعت قيمة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول من 2.34 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 2.62 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 11.75%؛ وأخيرا، سجلت المبادلات التجارية مع البلدان الأمريكية ارتفاعا قدر بـ 8.14% مقارنة بسنة 2016، حيث إرتفعت قيمته من 5.74 مليار دولار أمريكي في سنة 2017 إلى 6.21 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

على العموم، يتمثل أهم ست (06) دول زبائن الجزائر في: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي)؛ بينما تمثل الصين (7.8 مليار دولار)، فرنسا (4.7 مليار دولار)، إيطاليا (3.6 مليار دولار)، إسبانيا (3.5 مليار دولار)، ألمانيا (3.1 مليار دولار) وتركيا (2.3 مليار دولار) أهم ستة دول تورد الجزائر، وهو ما يظهر جليا من خلال الشكلين المواليين.

- الإحالات والمراجع :

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية الجهوية للتجارة لولاية بشار، الإعفاء الجمركي، متاح على الصفحة الإلكترونية: <http://www.drc-bechar.dz/ar/index.php/2013-04-02-09-05-53>

¹ <https://www.commerce.gov.dz/rubriques/accords-commerciaux>.

¹ مديرية التجارة لولاية بومرداس. وثائق داخلية حول العفو الجمركي، ص15.

¹ محمد لحسن علاوي، كرم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص 36

¹ فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 256.

¹ Nordine GRIM, l'économie algérienne otage de la politique, Casbah Edition, Alger, 2004, P 145.

¹ سمينة عزيزة، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص ص 152-154.

¹ قادة أقاسم، كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

¹ تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 189.

¹ Ministère du commerce, direction de la promotion des exportations, Recueil relative aux avantages et facilitations accordés aux exportations hors hydrocarbures, Avril 2007.

¹ <https://www.commerce.gov.dz/accord-commercial-preferentiel-algero-tunisien>

¹ جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة استراتيجيه متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية 2014،

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لعام 2017، جويلية 2018، ص 42.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، للسنوات 2008، 2012، 2017، الصادرة على التوالي في سبتمبر 2009، نوفمبر 2013، جويلية 2018، الصفحات على التوالي : 154، 155، 248.

¹ يلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور التجارة الخارجية في الجزائر 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، جامعة أدرار، 2017، ص 158.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 155.

¹ يلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور التجارة الخارجية في الجزائر 2001-2016، مرجع سبق ذكره، ص 161.

¹ قادة أقاسم، كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

¹ République Algérienne Démocratique et Populaire, Direction Générale des Douanes, Op.cit., P5.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 44.

¹ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

¹ قادة أقاسم، كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص 160، متوفر على الرابط الإلكتروني <https://www.amf.org.ae/ar/content>

¹ للمزيد من المعلومات أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره، ص ص 160-167.